

Distr.: General
23 November 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الخامسة

تشكيلة غينيا

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وقت الظهر

الرئيس: السيدة لو كاس (لكسمبرغ)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

بيان الالتزامات المتبادلة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:
Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza
وستصدر أية تصويبات لمحاضر الجلسات العامة للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٦:٠٥، بعد الظهر.

إقرار جدول الأعمال (PBC/5/GUI/1)

١ - أقرَّ جدول الأعمال.

بيان الالتزامات المتبادلة (PBC/5/GUI/L.1)

٢ - الرئيسة قالت إن جمهورية غينيا هي أول دولة في التاريخ توضع على جدول أعمال لجنة بناء السلام بناءً على طلبها هي، دون أن تحال إليها من قبل مجلس الأمن، ودون أن تكون مضيفةً لبعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهكذا أثبتت حكومة غينيا تصميمها على إعادة بناء البلد بواسطة الحوار والتعاون مع المجتمع الدولي. وقد عيّنت لهذه العملية ثلاث أولويات ذات صلة كبيرة، وهي: تشجيع المصالحة والوحدة الوطنية؛ إصلاح قطاع الأمن والدفاع؛ توظيف الشباب والنساء. ويستند مشروع بيان الالتزامات المتعلق ببناء السلام في غينيا إلى مبادئ الملكية الوطنية، والمشاركة في دعم الجهود الوطنية والمسؤولية المتبادلة عن النتائج. ويُنَت أعمال الحكومة واللجنة والتزامتهما فيما يتعلق بمجالات الأولوية الثلاثة المعينة أعلاه.

٣ - اثنان من الالتزامات الثلاثة لهما أهمية خاصة: الأول منهما هو تنظيم انتخابات تشريعية على الفور، مع إجراء حوار مفتوح بين جميع السياسيين من أصحاب المصلحة، للمساعدة على بناء الثقة والتحول إلى الديمقراطية. والثاني هو الدعم الدولي - بما في ذلك الدعم بواسطة صندوق بناء السلام - لتنفيذ مشاريع سريعة الأثر كبرامج تقاعد العسكريين وإجراء إحصاء لقوات الأمن في غينيا، مما يساعد على تطوير شراكة في إصلاح قطاع الأمن.

٤ - السيد كوندبيه (رئيس جمهورية غينيا) قال إن نطاق التحديات التي تواجه غينيا وتَعَقُّدُها أكثر مما كان متوقعاً حتى في أشد التنبؤات تشاؤماً. فقد ازدادت الأحوال

الاجتماعية والاقتصادية سوءاً على مدى عقود من الزمن بسبب سوء الإدارة، وعدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، والإفلات من العقاب. وقد تفاقمَت هذه المشاكل بسبب تجزؤ الاقتصاد وتفشّي الفساد، إزاء خلفية أوسع نطاقاً في منطقة عصفت بها الحرب الأهلية والجريمة المنظمة عبر الحدود، وأكثر ما يكون انتشاراً من جوانبها الاتجار بالمخدرات. وبالنظر إلى هذه الصورة القائمة أصبح كل شيء الآن ذا أولوية في غينيا. ومع ذلك يظل أكثر ما يكون ذا أولوية هو تنمية البلد وتلبية الاحتياجات الماسة للسكان. لذلك، أمر الحكومة بأن تقوم على الفور بمعالجة أسباب الفقر العميقة الجذور، وأن تضع إطاراً سياسياً ومؤسسياً وإدارياً لإنعاش البلد. والعمل جارٍ الآن بكل جدية في تنفيذ برنامج عمل ذي أولوية، اعتمد في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٥ - لمواجهة التحديات التي تعترض سبيل السلام الهش وإعمار الوطن طلبت الحكومة من لجنة بناء السلام أن تقدم الدعم والمشورة في مجال العمل على تحقيق المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية؛ وإصلاح قطاع الأمن والدفاع؛ وتوظيف الشباب والنساء. وقد أُتخذت بالفعل خطوات في كل واحد من هذه المجالات: فقد أنشئت لجنة برئاسة زعيمين دينيين اثنين يعملان مع مستشارين إقليميين، وبمُدخلات من المجتمعات المحلية، لوضع إطار للحوار بين الغينيين. وأُتخذت تدابير صارمة لجعل قوات الدفاع والأمن مؤسستين رسميتين للدولة في خدمة السلام والأمن والتنمية. والعمل جارٍ أيضاً في تنفيذ سياسات شاملة لمساعدة الشباب والنساء على مواجهة التحديات الصعبة التي يواجهونها. والحكومة مصممة على إكمال التحول الديمقراطي بإجراء انتخابات تشريعية في عملية شفافة ومتناسقة تشمل جميع أصحاب المصلحة.

الشمولية والشفافية، وبذلك تشجيع المعارضة على المشاركة مشاركة ببناء العملية الانتخابية. فمن شأن ضمان أن تكون أول انتخابات مثالية أن يساعد على طي صفحة الماضي والتحول إلى مستقبل مستقر ومزدهر. ودعا أيضاً إلى الانضباط واحترام الحق في المظاهرات السلمية. بمناسبة الذكرى السنوية للأحداث الفاجعة التي وقعت في غينيا في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

١٠ - وقال إن الاتحاد الأوروبي سوف يواصل الوقوف بجانب غينيا أثناء التحول السياسي. وكان قد حشد في عام ٢٠١٠ مبلغ ٤٠ مليون يورو لتمويل الفترة التالية للأزمة، اشتمل على دعم للانتخابات، وإصلاح قطاع الأمن، وإيجاد وظائف. وعندما تُجرى انتخابات حرة وشفافة سوف يُقدّم تمويل إضافي من صندوق التنمية الأوروبي.

١١ - السيد قاصدي (إندونيسيا) قال إن هذا الاجتماع قد أتاح فرصة هامة لأعضاء تشكيلة غينيا لاستطلاع آراء الوفد الغيني بشأن أفضل الطرق لتقديم المساعدة المنشودة والملموسة. ورحب بمشاركة الحكومة في صياغة بيان الالتزامات التبادلية، لأن الملكية الوطنية أمر أساسي.

١٢ - وقال إن تشجيع الحوار الوطني والوساطة الوطنية ضروريان لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وإن إندونيسيا، باعتبارها بلداً يمر بمرحلة إصلاح قضائي، ترى في النظام القضائي عنصراً أساسياً لإيجاد بيئة تعزز حكم القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية. ولكي يتحقق إصلاح من هذا القبيل يلزم بناء القدرات لدى الدوائر الحكومية المسؤولة عن القضاء والقانون والنظام والأمن.

١٣ - ورحب بالأولوية العليا التي أُعطيت لتوظيف الشباب والنساء. فالوسائل الحيوية لإدراج الدخل ضرورية جداً لتحقيق السلام والأمن؛ وأعرب عن أمله في أن تقوم الأمم

٦ - يشكل بيان الالتزامات المتبادلة بين غينيا ولجنة بناء السلام انعكاساً لرغبة الحكومة في إنشاء مؤسسة للسلام والاستقرار في البلد وفي المنطقة دون الإقليمية. ولا تتوقف احتمالات تحقيق السلام والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان فقط على تصميم الحكومة على تحقيق التطلّعات المشروعة للسكان، وإنما تتوقف أيضاً على دعم المجتمع الدولي القائم على أساس الالتزامات المحددة في البيان. وسوف يلزم، على وجه الخصوص، تقديم مساعدة مالية للجنود الذين سوف يُسرّحون نتيجة لإصلاح قطاع الأمن، والبالغ عددهم ٢٠٠ ٤ شخص. وقال إنه يأمل أيضاً أن تدعو اللجنة إلى تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة الدوليين. وسوف تنهض غينيا - بدورها - بمسؤولياتها في العمل مع اللجنة وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين.

٧ - رئيسة اللجنة قالت إنها تفهم من ذلك أن أعضاء تشكيلة غينيا يودّون أن يُعتمد مشروع بيان الالتزامات التبادلية بشأن بناء السلام في غينيا.

٨ - لقد تقرر ذلك.

٩ - السيد فاريلاس (الاتحاد الأوروبي) قال إن الالتزامات الواردة في البيان الذي اعتمد للتو يجب أن تُنفذ الآن في أسرع وقت ممكن. ومن المهم جداً أنه نظراً إلى أنه أُعلن أن الانتخابات ستجرى في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، يجب أن يبدأ الحوار الآن مع جميع الجهات السياسية الفاعلة. وأضاف أن الاجتماعات التي عُقدت مؤخراً بين أعضاء الحكومة والمعارضة تستحق الثناء؛ وينبغي مواصلة هذه الجهود على الرغم من العقبات. وقال إن من واجب من هم في السلطة أن يتخذوا الخطوات اللازمة لتحقيق السلام والتماسك الاجتماعي؛ ويلزم بذل جهود أخرى لتحقيق

١٧ - السيد بارتون (الولايات المتحدة الأمريكية) أثنى على المجالات الثلاثة ذات الأولوية الواردة في بيان الالتزامات التبادلية، ورحب بتركيز رئيس الجمهورية على العمل. واقترح تعيين ممثل حكومي متفرغ للعمل مع لجنة بناء السلام، مما يساعد التحالف على الازدهار، ويؤدي إلى تعاون أفضل مع البعثات المقيمة وتعزيز وجود الأمم المتحدة في غينيا.

١٨ - وقال إن الانتخابات التشريعية القادمة مهمة أساسية من شأنها، عند إنجازها، أن تؤذن بأن غينيا قد تحركت عبر مرحلة التحول، بينما يكون إنشاء الهيئة التشريعية خطوة نحو تحقيق الأهداف الوطنية التي وضعتها الحكومة. وأخيراً رحّب بالتوكيد الموضوع على التنمية الاقتصادية: فقال إن ضمان التمويل القابل للتنبؤ به لأنشطة الانتعاش المبكر والاستثمارات المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل، سوف يساعد على إرشاد أنشطة اللجنة في غينيا.

١٩ - السيد كوميرتر (فرنسا) قال إن وفده يؤيد إدارة الرئيس كوندية، وإنه على ثقة من أنها مستعدة لمواجهة التحديات المقبلة. ومع أن تحديد موعد لإجراء الانتخابات تطوير يستحق الترحيب، من الجدير بالملاحظة أن المعارضة ليست راضية عن الطريقة التي نُفذت بها العملية. وقال إنه يشارك وفوداً أخرى في تشجيع تلك الإدارة على إجراء حوار مع المعارضة يكون شاملاً وحساساً للمنافسات السياسية والشخصية، لضمان إجراء انتخابات سلمية وتهدئة الصراعات القائمة بين المجموعات الإثنية.

٢٠ - أثنى على الحكومة لقيامها - بشجاعة - بإجراء إصلاح لقطاع الأمن، وبخاصة تسريح ٢٠٠ ٤ شخص من العسكريين، الذي أثبت أنه موضوع خلاف في البلد. وقد أعطت خبرات مدغشقر وكوت ديفوار مثلاً مفيداً لكيفية تحويل الجنود السابقين إلى جيش مدني يقوم بأنشطة إنتاجية،

المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون بمساعدة غينيا في تنفيذ برامج التوظيف، لا سيما توظيف الشباب والنساء.

١٤ - السيد أنجل (كندا) أشار إلى أنه يوجد لدى غينيا الآن رئيس جمهورية منتخب انتخاباً ديمقراطياً لأول مرة منذ خمسين سنة، وأثنى على مشاركة الغنيين للتغلب على التحديات التي تمثلها عملية التحول. وقال إن تشكيلة غينيا قطعت شوطاً رائعاً في عامها الأول، ومن شأن بيان الالتزامات التبادلية أن يساعد على تركيز أعمالها واستخدامها للموارد الآتية من صندوق بناء السلام.

١٥ - وقال إن البيان، في ابتكار هام، وضع مجالات مواضيعية ربما تسعى فيها اللجنة إلى تعاون أوثق وتكامل بين تشكيلاتها الأربع لغرب أفريقيا، لا سيما في مجالات الجريمة المنظمة عبر الحدود، وتنمية قطاعي التعدين والزراعة، وتوظيف النساء والشباب. وأضاف أن من الأهمية بمكان لتشكيلات اللجنة المتعلقة ببلدان معينة أن تُجمّع جهودها وتتعلم من الخبرات المشتركة. وقد بدأت هذه العملية بالفعل إلى حد ما، حين حضر ممثلو غينيا حلقة دراسية بشأن توظيف الشباب، نظمها النمسا ومكتب دعم بناء السلام في عام ٢٠١٠. وقد انعكست الدروس المستفادة من الحلقة الدراسية في بيان الالتزامات التبادلية بالأولوية التي أُعطيت للتوافق الأوثق بين التدريب المهني والطلب على العمل في القطاعات الاقتصادية الناشئة، كالتعدين والزراعة.

١٦ - وقال إنه يمكن لجهود اللجنة الإقليمية التعاونية في توظيف الشباب أن تعطي مثلاً مفيداً للعمل المشترك في مسائل أخرى كالتجارة عبر الحدود الوطنية في المخدرات غير المشروعة. وفيما يتعلق بهذه المسألة، ستكون تشكيلة سيراليون، التي ترأسها كندا، مفتوحة لتنظيم مبادرة للتشارك في الخبرات بين تشكيلات غرب أفريقيا الأربع والشركاء الإقليميين ودون الإقليميين، بغية وضع نهج أكثر تماسكاً.

الجهود الرامية إلى دعوة غينيا إلى مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٠ برنامجاً لدعم تنفيذ الإعلان السياسي المتعلق بمنع إساءة استخدام المخدرات، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS). وقال إن المدير التنفيذي سيقوم قريباً بزيارة للبلد بغية تحسين فعالية برامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتوسيع نطاق سلسلة أعماله. وقال إن هدف المكتب المحدد لغينيا هو تقديم مساعدة في تطوير استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، وهذه لها آثار أكبر على طريق الكوكايين المتجهة عبر المحيط الأطلسي برمتها. وشكر الحكومة على مساعدتها في تدمير المواد الكيميائية التي تدخل في تركيب المخدرات، والتي قبض عليها في عام ٢٠٠٩.

٢٥ - السيد العمامرة (الاتحاد الأفريقي) قال إن أنشطة تشكيلة غينيا هي موضع الترحيب كتكملة لعمل مجموعة أصدقاء غينيا. وأضاف أن بيان الالتزامات المتبادلة أوجز أولويات الحكومة الجديدة. وإن اعتماده كان موضع احتفال، بالنظر إلى العقبات الكثيرة التي تم التغلب عليها في غينيا. ومن الواضح أن الرئيس كوندية مدرك لقيمة الحوار مع المعارضة ويستطيع إقناع من يحجمون عن التفاوض معها. ورحب باهتمام الرئيس بالمساهمة بوحدة غينية في الجهد الدولي لاستعادة السلام في الصومال. وإن الاتحاد الأفريقي، باعتباره منسق الوحدة الغينية، دعا شركاءه الدوليين إلى المساهمة بالمعدات اللازمة. وإن وجود وحدة غينية في الصومال سيكون عملاً هاماً من أعمال التضامن الأفريقي من أجل الديمقراطية الحديثة.

٢٦ - السيدة تشينغ هوبكينز (مساعدة الأمين العام لدعم بناء السلام) قالت إن منع النزاع ذو أهمية بالغة للهدف

كبناء المدارس والمستشفيات. وقد شجعت حكومته هذه المساعي وسوف تقدم لها دعماً كاملاً.

٢١ - فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، قال إن وفده، الذي يعترف بأن المناقشات التي أُجريت مع صندوق النقد الدولي كانت جزءاً من عملية معقدة، يأمل في التوصل إلى اتفاق مع الصندوق في عام ٢٠١٢، لأن ذلك يتيح تقديم مساعدة لا بأس بها لميزانية غينيا. وقال إن الشركات الفرنسية وأكبر اتحاد لأرباب العمل في البلد قد أظهرت اهتماماً بإعمار غينيا وتنميتها.

٢٢ - قال إن مشكلة الاتجار بالمخدرات تتجاوز حدود غينيا. وهي مسألة تقلق المنطقة الأفريقية برمتها، والاتحاد الأوروبي وما وراءهما. وإن من مصلحة جميع الدول أن تعمل معاً على محاربة هذه المسألة. وتعهّد بحسن نية حكومته في هذا الصدد.

٢٣ - السيد برهم (المملكة المتحدة) قال إن حكومته متفقة اتفاقاً تاماً مع التدابير ذات الأولوية المبينة في بيان الالتزامات المتبادلية. وأضاف أن المملكة المتحدة أيدت التحول الديمقراطي بمشاركتها في مجموعة أصدقاء غينيا. ويؤدّ وفده، على وجه الخصوص، أن يشجع الحكومة على مواصلة جهودها لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة بالعمل، في جملة أمور، على إجراء حوار وطني شامل، وتعزيز آليات تسريح الجنود، مع الاعتراف بأن وجود خطة دفاع وأمن واضحة مسألة ضرورية جداً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٢٤ - السيد فيدوتوف (المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)) قال إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يتعامل بشكل تام مع عملية بناء السلام في غينيا. وقد دعم المكتب، في جملة أمور،

التقاعدية، والفوائد والتدريب على أعمال الوظائف. وأضاف أنه سيجري إحصاء للأشخاص العسكريين الذين هم في الخدمة لإدارة هذه الجهود إدارة سليمة. فكثير من العسكريين العاملين، مثلاً، تجاوزوا سن التقاعد. وشكر الاتحاد الأوروبي على الدعم الذي تعهّد به، وأشار إلى أن المعونة المقدمة للتدريب على أعمال الوظائف لن تفيد العسكريين السابقين فقط، وإنما ستفيد الشباب الداخلين إلى سوق العمل أيضاً. وأضاف أنه يتطلّع قُدمًا إلى تلقي دعم من اللجنة للانتخابات القادمة، وستكون هذه خطوة هامة جداً في تحوّل غينيا إلى أمة ديمقراطية.

٣٠ - الرئيسة أشارت إلى الإرادة الحقيقية لمساعدة غينيا على أن تصبح مجتمعاً شمولياً مزدهراً. وإن بيان الالتزامات التبادلية قد بعث رسالة هامة إلى المنطقة دون الإقليمية أيضاً. وأكدت الحاجة إلى أن يعمل جميع الشركاء بطريقة متضافرة وإلى ترجمة التزاماتهم من الأقوال إلى أفعال.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠.

الأكبر الذي هو بناء السلام في غينيا. وقد كشفت تقارير حديثة عن دواعي قلق تحتاج إلى اهتمام فوري، بما في ذلك الصعوبات التي تواجه بدء حوار حقيقي بين الحكومة والمعارضة؛ وتنظيم انتخابات تشريعية قابلة للتصديق؛ ومحاولة اغتيال رئيس الجمهورية وتأثيرها في إصلاح قطاع الأمن. وإن الخطب السياسية الرنانة من قبل الطرفين تزيد موقفيهما قسوة، وقد دعت المعارضة إلى القيام بمظاهرات قبل يوم واحد من ذكرى أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، مما يزيد خطورة وقوع صدامات عنيفة.

٢٧ - وقالت إن صندوق بناء السلام يقوم بدور حافز في تخفيف هذه التهديدات. وقد استثمر بالفعل مبلغ ١٢,٥ مليون دولار لدعم إصلاح قطاع الأمن، وإجراء الانتخابات، والقيام بوساطة سياسية، وهو الآن بصدد اعتماد خطة ثانية لبناء السلام، رهناً بصدور تعليمات من رئيس جمهورية غينيا باجتماع اللجنة التوجيهية الوطنية المشتركة. وعرض الصندوق أيضاً آلية سريعة الحركة يمكنها أن تحشد أموالاً في غضون يومين أو ثلاثة أيام لدعم مبادرات حسنة التوقيت لتزع فتيل التوترات والعنف.

٢٨ - السيد كوندية (رئيس جمهورية غينيا) رد على التعليقات التي أُبديت فقال إن تاريخ الانتخابات حددته لجنة الانتخابات ولم تحدده إدارته. وأكد أن حكومته حكومة شرعية؛ وقال إن المظاهرات وإن كانت شكلاً قانونياً من أشكال التعبير عن الرأي، لا ينبغي أن تؤدي إلى التخريب أو أعمال عنف. وحث المجتمع الدولي على توسيع نطاق تركيزه على نحو يتجاوز أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، لأنها كانت جزءاً من سياق تاريخي أكبر يجب أن يفهمه الناس. وينبغي أن تشمل محاولات تحقيق العدالة جميع المواطنين.

٢٩ - وقال إن تسريح ٢٠٠ عسكري وإعادة إدراجهم في الحياة المدنية يتطلب دعماً سريعاً لدفع المعاشات